

Distr.: General
19 June 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الدورة الثالثة

جنيف، ١١-١٣ أيار/مايو ٢٠١٥

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن دورته الثالثة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

| | | |
|----|-------|---|
| ٣ | | مقدمة |
| ٣ | | أولاً- موجز الرئيس |
| ٣ | | ألف- الجلسة الافتتاحية |
| ٤ | | باء- الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي |
| ٢٠ | | جيم- الاستنتاجات |
| ٢١ | | ثانياً- المسائل التنظيمية |
| ٢١ | | ألف- انتخاب أعضاء المكتب |
| ٢٢ | | باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل |
| ٢٢ | | جيم- نتائج الدورة |
| ٢٢ | | دال- اعتماد تقرير الاجتماع |
| | | المرفق |
| ٢٣ | | الحضور |

مقدمة

عُقدت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥. وحضر الاجتماع أكثر من ١٥٠ مشاركاً، من واضعي السياسات التجارية ومفاوضين تجاريين رفيعي المستوى من جنيف والعواصم، إضافة إلى سفراء ومسؤولين كبار من هيئات تنظيمية وطنية. وأتاحت المناقشة المجال لتبادل الخبرات والدروس سعياً للتوصل إلى أنسب الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية الوطنية.

أولاً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة الافتتاحية

١- أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد ببيان افتتاحي. وذكّر بأن هدف اجتماع الخبراء هو أن يحدد أفضل الممارسات على صعيد السياسات واللوائح والمؤسسات والمفاوضات التجارية في مجال الخدمات، وسلط الضوء على إسهام الخدمات المتزايدة والكبير في الإنتاج والتجارة والتوظيف. إذ تمثل الخدمات ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٤٠ في المائة من الوظائف في البلدان النامية، وهاتان النسبتان أكبر من ذلك بكثير في البلدان المتقدمة. وقد أضحت الخدمات الفرع الأكثر دينامية من التجارة الدولية، وقد أسهمت البلدان النامية إسهاماً قوياً في ذلك النمو بعد أن صارت الخدمات أكثر قابلية للتداول وإدماجاً في السلع. وبوصفها موضوعاً للتفاوض، صارت الخدمات أيضاً جزءاً من الطرائق الأساسية، وتسعى تحقيق مزيد من تحرير التجارة من خلال اتفاقات التجارة الحرة المبرمة في الآونة الأخيرة، واتفاق التجارة في الخدمات المزمع إبرامه مستقبلاً بين أطراف معدودة. وكان عدد من الخدمات بمثابة الميسر لجميع الأنشطة الاقتصادية، محددةً بذلك آفاق النمو والتنمية في بلد ما. وأدّت دوراً أساسياً في بلوغ أهداف التنمية المستدامة المقبلة.

٢- واكتسب تحسين قطاع الخدمات أهمية استراتيجية، لا سيما بالنظر إلى ما يتيح من إمكانية للقضاء على الفقر، فضلاً عن الآثار غير المباشرة الإيجابية للخدمات في القطاعات الأخرى. إذ من الممكن تسخير إمكانات هائلة غير مستغلة في قطاع الخدمات في البلدان النامية من أجل التنمية المستدامة. لكن الحديث عن التوصل إلى السياسات واللوائح والمؤسسات "الصحيحة" أمر، وتحقيقها فعلياً أمر آخر. والتحدي أصعب في البلدان النامية، حيث لا يزال قطاع الخدمات ناشئاً وغير متطور، وكذلك الحال فيما يتعلق بالأطر التنظيمية الوطنية. وقد أجرى الأونكتاد عمليات استعراض لسياسات الخدمات لمساعدة البلدان في التغلب على هذا التحدي الكبير. وكانت عمليات الاستعراض بمثابة أداة لتقييم مدى متانة السياسات واللوائح والمؤسسات في قطاع الخدمات، والإمكانات التي تنطوي عليها الخدمات والتجارة.

٣- وقدمت رئيسة فرع المفاوضات والدبلوماسية التجارية التابع لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، ملاحظات افتتاحية، وعرضت مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة (TD/B/C.I/MEM.4/8) المعنونة "الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي". وأشارت إلى أن قطاعات الخدمات، بما فيها خدمات البنى التحتية (أي الخدمات من حيث الاتصالات السلكية واللاسلكية والمالية والطاقة والنقل)، مهمة للغاية لضمان كفاءة الأداء في جميع الاقتصادات الحديثة وتعزيز القدرات الإنتاجية. وإن تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المقترحة يعتمد، صراحةً وضمنياً، على حصول الجميع على الخدمات الأساسية وخدمات البنى التحتية. وعلاوة على ذلك، يُتوقع أن تؤدي التجارة بشكل عام، وتجارة الخدمات بشكل خاص، دوراً رئيسياً بوصفها وسيلة التنفيذ. وذكرت رئيسة الفرع بأن هدف الدورة الثالثة هو تحديد العناصر التي يمكن استخدامها في وضع عُدّة أدوات تضم مجموعة من أنسب الممارسات التي قد تساعد البلدان النامية على تعزيز كفاءة وفعالية اللوائح والمؤسسات، وبيّنت أن الأعمال الشاملة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال الخدمات قدمت بالفعل مجموعة من الأدوات أتاحت لواقعي السياسات وهيئات التنظيم تقييم الإمكانيات الكامنة في الخدمات وتحديد الحلول العملية وعدد من التدابير. وتتألف مجموعة الأدوات تلك من اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، ومن منشورات بحثية، ومنهجية مفصلة لعمليات استعراض سياسات الخدمات، ودراسات استقصائية للهيئات التنظيمية للبنى التحتية، ودراسات فردية قطرية.

باء- الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي (البند ٣ من جدول الأعمال)

الاتجاهات في الخدمات والتنمية والتجارة

٤- أقرّ كثير من المحاورين والمشاركين بأن في قطاع الخدمات فرصة غير مستغلة. فقطاعات الخدمات أساسية لضمان كفاءة أداء جميع الاقتصادات الحديثة ولتعزيز القدرات الإنتاجية. وبالمثل، يُتوقع منها أن تسهم في أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وللسياسات واللوائح والمؤسسات أهمية كبرى في تسخير الفوائد المتعددة الأوجه والممتدة الأثر للخدمات. وتساعد السياسات واللوائح السليمة، فضلاً عن المؤسسات القوية، على تهيئة بيئة تمكينية على المستوى المحلي. ولكن يظل التحدي الحرج يكمن في وضع الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية المناسبة والأكثر مطابقتاً للظروف والأولويات الوطنية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو، كيف يمكن تحديد أفضل نهج سياساتي وتنظيمي في مجال الخدمات، وضمان الاتساق بين السياسات، وبناء القدرات المؤسسية والتنظيمية اللازمة، مع ضمان تحقيق المصالح العامة المشروعة في الوقت نفسه. ويجب تصميم الحلول لتناسب وتستهدف الوضع الخاص لكل بلد، لا أن تُستنسخ من بلد لآخر.

٥- ورأى عدة مشاركين ومهاورين أن ثمة مجالاً كبيراً لأن تسهم الخدمات في توفير الوظائف والعمل اللائق (يحتوي قطاع الخدمات على ٤٩ في المائة من الوظائف في العالم). وذكر أحد المهاورين أن الخدمات تؤدي دوراً مهماً في تيسير التجارة من خلال سلاسل القيمة العالمية، وأن قطاع الخدمات يتيح المجال لتعزيز القيمة المضافة والارتقاء بالتكنولوجيا، فضلاً عن خلق فرص العمل. وتشير بحوث أجرتها منظمة العمل الدولية إلى تزايد حصة الخدمات في التوظيف، لا سيما في سلاسل القيمة العالمية، لكن تلك الزيادة لم تقابلها زيادات في الأجور، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى تحقيق الرخاء المشترك. وكانت تلك التحديات تكمن في التصدي لعدم المساواة في الأجور والقطاع غير الرسمي من أجل تفادي فخ تديّ الإنتاجية والتخفيف منه. وثمة حاجة إلى سياسات وتدابير، مثل تعزيز الحماية الاجتماعية، وفتيش العمل، ومعايير العمل الأساسية، وتبسيط السياسة الضريبية (مثل ضريبة الشركات)، وتيسير الأعمال التجارية. ونظراً للعدد الكبير من الاتفاقات التجارية التي تحتوي على أحكام تتعلق بالعمل، ثمة مجال كبير لتحسين أوجه التكامل بين سياسات التجارة والاستثمار والسياسات الاجتماعية الاقتصادية. ومن أجل خلق فرص العمل، يتعين على كل بلد تحقيق الأهداف الوطنية الرامية إلى تقديم خدمات شاملة وذات جودة.

٦- وتقف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية شاهداً على الطبيعة الواعدة للخدمات. وأشار أحد المهاورين إلى أن شبكات المعلومات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعلت الخدمات قابلة للتداول بدرجة كبيرة. فكل يوم، يتصل بشبكة الإنترنت نحو ٥٥٠.٠٠٠ شخص، مما يجعل إمكانية التي تنطوي عليها التجارة الإلكترونية ترتفع أسياً. وفي البلدان النامية، أخذت التجارة الإلكترونية بين الشركات تزداد بسرعة أكبر منها في البلدان المتقدمة النمو. وثمة حاجة إلى اتخاذ بعض الإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي لقياس وتحليل تأثير الاقتصاد الشبكي. فأولاً، يجب تحسين عملية جمع البيانات لقياس تأثير شبكات المعلومات في الإنتاج والتجارة والعمل على نحو أفضل، بطرق منها تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية ذات الصلة. وثانياً، يتعين وضع خطة إنمائية جديدة تربط التجارة بأهداف التنمية المستدامة على نحو متسق. وثالثاً، يجب تنشيط العمل الجاري في منظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز التجارة الإلكترونية، عن طريق تمكين أواصر التعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد.

٧- ومن المتوقع أن تضطلع خدمات الطاقة بدور محوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد ذكر أحد المهاورين أن اللوائح المتعلقة بخدمات الكهرباء شهدت في الآونة الأخيرة تغييرات في مجال التسعير والترخيص وتصميم السوق واستخدام الطاقة المتجددة. وعلى نحو متزايد، أخذت هدف سياسات التسعير يتغير من مجرد تحديد التعريفات على أساس التكاليف، إلى توفير حوافز لتحقيق أهداف السياسات العامة، من قبيل تشجيع المستخدمين على استهلاك الكهرباء في خارج أوقات الذروة، وتسعير استخدام الشبكة بناءً على مستوى التكاليف التي تتكبدها الجهات

المختلفة أو الكفاءة في إنتاج الطاقة، واعتماد أسعار تفضيلية لمصادر الطاقة المتجددة. وبالتالي، تضطلع اللوائح بدور رئيسي في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تهيئة أوضاع مغرية اقتصادياً لمقدمي الخدمات والمستثمرين، وفي الوقت نفسه ضمان المكاسب المعززة للتنمية. إلا أن تلك الاتجاهات المستجدة قد تؤدي إلى مشاكل على صعيد تسوية المنازعات. فلدى الجهات التنظيمية الوطنية مصلحة متزايدة في التنظيم من خلال الحوافر لجعل أسواق الطاقة أكثر كفاءة، لكن قد يواجه المستثمرون درجة عالية من عدم اليقين، ربما تؤدي إلى عدم الثقة في المؤسسات المحلية ثقة تامة في حالات المنازعات.

٨- وذكر بعض المحاورين والمشاركين أن من أنجع سبل تيسير التجارة في القطاع إزالة التضارب في اللوائح والحوجز التنظيمية من خلال ضمان التقارب والتعاون في مجال التنظيم، رغم أن اهتمام السياسات انصب في معظمه على مسائل الوصول إلى الأسواق. فتوحيد المعايير على الصعيد الدولي في مجال الخدمات، فضلاً عن التعاون التنظيمي (مثل حركة اليد العاملة وتطوير البنى التحتية)، كلها أمور مهمة. وشدد أحد المحاورين على أن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وضعت معايير دولية طوعية وقائمة على توافق الآراء، من بينها معايير بشأن الخدمات وتقييم الامتثال. وبيّن آخر أن هذه المعايير تُعتبر معايير دنيا في معظم الأسواق المتقدمة النمو وغير كافية لتعزيز تحرير التجارة. وقد وضعت المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس زهاء ٢٠ ٠٠٠ معيار دولي، منها ٧٠٠ معيار متعلق بالخدمات مثل خدمات الحاسوب والمعلومات، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمال، وإدارة المياه، والسياحة. ومن الأمثلة على المعايير التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، معايير الأرقام التعريفية الدولية، وخبراء التخطيط المالي، وخصخصة شركات مياه الشرب. وينطوي وضع معايير للخدمات على استعراض للاتجاهات العالمية، والتوصل إلى فهم مشترك، واستعراض المعايير القائمة، وتصميم استراتيجية متسقة من أجل توحيد المعايير وإجراء دراسات استقصائية عالمية.

٩- وشدد محاور آخر على أهمية اعتماد رؤية غير مجزأة لدى إصلاح السياسات واللوائح، إذ إن الميزة النسبية قد تتغير من قطاع لآخر. وثمة حاجة أيضاً إلى ضمان اتساق النهج السياساتية في مختلف القطاعات ومجالات السياسة العامة التي تؤثر في التجارة والقدرات الإنتاجية في مجال الخدمات في البلدان. فالاتساق والتعاون عنصران حاسمان للنجاح. ويتعين تعزيز المؤسسات والسياسات التي تؤثر في المهارات والابتكار لأهميتها القصوى في أسواق الخدمات الدولية. وتؤثر التغيرات الديمغرافية بشكل متزايد في المقدرات النسبية، وتؤدي إلى ضغوط في الخارج من أجل إصلاح الخدمات. ومن المهم بذل جهود دولية استباقية لتنسيق البنى التحتية والتعاون التنظيمي على صعيد المؤثرات التنظيمية الخارجية في عالم يقلّ أمناً يوماً بعد يوم. ويتيح تناول هذه المؤثرات الخارجية ضمانات تنظيمية في مواجهة أبعاد متعددة متعلقة بالأمن، مثل التدويل المالي والأمن المالي، والتجارة الرقمية، وأمن المعلومات، وحركة اليد العاملة وأمنها، والتغير الديموغرافي، وأمن الصحة والشيخوخة، ويشكّل شرطاً مسبقاً لتحرير الخدمات. ويُعدّ بعض أشكال التعاون

التنظيمي مفيداً بصفة خاصة. وهذه تشمل: (أ) التعاون من أجل ضمان تحرير التجارة في الخدمات الرقمية وحرية تدفق البيانات من خلال إزالة التفاوت في معايير الخصوصية؛ و(ب) التعاون بين البلدان المضيفة وبلدان المصدر فيما يتعلق بأسلوب الخدمة ٤؛ و(ج) التعاون من أجل ضمان التجانس في قواعد الحيلة المالية، و(د) التعاون من أجل وضع لوائح مواتية للمنافسة.

تطور العلاقة بين تحرير التجارة في الخدمات والتنظيم

١٠ - اتفق كثير من المحاورين والمشاركين على أن التجارة في الخدمات تتيح فرصاً قيّمة، لا سيما بالنظر إلى توسّع سلاسل القيمة العالمية. وقد أبرز ذلك أهمية العلاقة المتبادلة بين اللوائح وتحرير التجارة فيما يتعلق بالخدمات. ويشكّل الوصول إلى خدمات تتسم بالكفاءة عنصراً أساسياً في تعزيز القدرة التنافسية وخفض تكاليف التجارة. وقدّم أحد المحاورين بحثاً أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مستخدمةً مؤشراً وضعته بشأن تقييد التجارة في الخدمات، وبيّن البحث أهمية الخدمات المحلية، فضلاً عن الخدمات المستوردة، في التجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية في تعزيز القيمة المضافة للصناعات التحويلية. وكثيراً ما تنشأ الحواجز الرئيسية في تجارة الخدمات عن اللوائح المحلية، وإن لم تكن جميع اللوائح المحلية حواجز. وتؤدي تلك الحواجز إلى إبطاء عمليات سلاسل القيمة العالمية، ما يشير إلى وجود ترابط بين السياسات التجارية المفتوحة والقدرة التنافسية للصادرات. ويتطلب تعزيز التجارة في الخدمات من خلال إبرام اتفاقات تجارية، السعي إلى تحقيق تقارب بين لوائح التجارة في الخدمات العابرة للحدود، وإلى الحد من عدم تجانس اللوائح المحلية التي تؤثر مباشرة في أعمال الشركات من بلد لآخر. ورأى بعض المشاركون أن مجرد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا يكفي، إذ ينبغي إيلاء الاهتمام للمشاركة بطريقة تتيح للبلدان الارتقاء في سلاسل القيمة والنهوض بالقدرة التكنولوجية ومهارات اليد العاملة. وثمة حاجة إلى مزيد من البحوث التحريية في مجال السياسات، لا تقتصر على النظام التجاري المفتوح فقط، لأن من شأن ذلك أن يتيح لها تحقيق تلك الأهداف.

١١ - وأشار كثير من المحاورين والمشاركين إلى ضرورة أن يسير الإصلاح التجاري والجهود التنظيمية الوطنية جنباً إلى جنب. فتحرير الخدمات، بمعنى تقليص الحواجز التي تعوق الوصول إلى الأسواق وضمان المعاملة الوطنية، يتقدم منفرداً إلى حد كبير. وكلما حرّر مزيد من البلدان التجارة، احتاجت إلى لوائح سليمة ومؤسسات أقوى. ويشمل التحدي التنظيمي مجالين، هما وضع التشريعات والإصلاح المؤسسي. فأما وضع التشريعات فمهمة معقدة، إذ ينبغي ألا تُترك سلطة تقديرية بلا داع في يد الهيئة التنظيمية. في حين تكمن صعوبة الإصلاح المؤسسي في ضمان استقلال الهيئة التنظيمية، فضلاً عن وجود موظفين مؤهلين يعملون فيها. وجوهر الإصلاح التنظيمي هو إيجاد لوائح وبيئة مواتية للمنافسة. ومع أن تحرير التجارة قد يشكّل عنصراً من عناصر إصلاح سياسات الخدمات، فإن وجود سياسات متنسقة ومتكاملة أخرى يكتسي أهمية

كبيرة. وهذه تشمل سياسات تعزيز مهارات العمل والابتكار والنهوض بالتكنولوجيا. وثمة حاجة أيضاً إلى سياسات لتيسير الانتقال من الطابع غير الرسمي إلى الطابع الرسمي، إذ إن كثيراً من الخدمات موجودة عادةً في القطاع غير الرسمي (لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم).

١٢- وتواجه البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، تحديات في ضمان فعالية فوائد التجارة في الخدمات، وسلاسل القيمة العالمية، وتحرير التجارة. وهي تتعامل بشكل مختلف مع المفاوضات التجارية بشأن التجارة في الخدمات. وقد أكد أحد المحاورين أن الاتفاقات التجارية في بلده النامي من غير فئة أقل البلدان نمواً، تُعتبر وسيلة لتعزيز اندماج البلد في الاقتصاد العالمي. فقد مكّنت الاتفاقات التجارية بلده من توطيد، وليس تحرير، النظم الرقابية التنظيمية القائمة التي تؤثر في الخدمات، مرسلّة إشارات مبثّرة إلى المستثمرين. وفي موازاة ذلك، رأى البلد وجود حاجة إلى التدخل السياسي في الخدمات تحقيقاً لأهداف السياسة العامة المشروعة، مثل تعزيز التنمية القطاعية، والتصدي لإخفاقات السوق، وحماية المستهلك، وتوليد مؤثرات خارجية إيجابية فيما يتعلق بالمنافع العامة. ويتوقف قرار تحرير قطاع من القطاعات على ما يلي: (أ) وجود مؤثرات خارجية وتشويه في القطاع؛ و(ب) وصول الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تحكم القطاع إلى درجة كافية من النضج. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى المرونة في تكييف اللوائح وفقاً للظروف المحددة والاحتياجات السياسية، ودعمها بأطر مؤسسية قوية.

١٣- وتمثّل الهدف الأساسي لأقل البلدان نمواً في جولة الدوحة الحالية في ضمان وصول خدماتها إلى الأسواق وصولاً تفضيلاً وبطريقة مجدية تجارياً في إطار الاستثناء الذي مُنح لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات. وأشار محاور آخر إلى استمرار فرض قيود ليست هيّنة على التجارة في قطاعات ذات أهمية تصديرية لأقل البلدان نمواً، ولم تنجح المفاوضات التجارية إلى الآن في تحقيق فوائد ملموسة لمقدمي الخدمات من أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، ضمن أسلوب الخدمة ٤، شكّل رفض التأشيرات وغيره من الممارسات التنظيمية التقييدية التي تؤثر في الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين، حواجز فعلية أمام مقدمي الخدمات من أقل البلدان نمواً. وتأمّل أقل البلدان نمواً أن يمكّنها تقديم الطلب الجماعي الرامي إلى منحها وصولاً تفضيلاً إلى أسواق الخدمات، من رؤية تغييرات تنظيمية في أسواق التصدير الرئيسية لها، بطرق منها على سبيل المثال الاعتراف المتبادل وتبسيط الإجراءات المرتبطة بالتجارة في الخدمات. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى الحفاظ على حيز سياسي للتنظيم في قطاعات لها أهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية المستهلك في قطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمال، والتعليم، والخدمات الصحية.

١٤- وأصبح التقارب التنظيمي أيضاً بنداً رئيسياً في المفاوضات التجارية، لا سيما في السياقات الإقليمية والحدودة الأطراف المتصلة بالبلدان المتقدمة النمو. فقد لاحظ جميع المحاورين أن التقارب التنظيمي أصبح ضرورة بعد أن بدأت الشركات ترى، على نحو متزايد، أن اللوائح المحلية المتباينة أو الأكثر تقييداً (مثل عملية منح التراخيص) تشكّل حواجز كبيرة أمام التجارة.

وقال أحد المحاورين إن من المهم وجود لوائح مواتية للمنافسة تضمن إجراءات شفافة وواضحة ونزيهة في منح التراخيص، وبدلاً على ذلك اعتماد الورقة المرجعية المتعلقة بالاتصالات السلوكية واللاسلكية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ويمكن أن تشكل تلك اللوائح فرصة للبلدان الراغبة في تثبيت معاييرها العالية، لا سيما في القطاعات التي تكتسب فيها اللوائح المحلية أهمية. وفي إطار اتفاق التجارة في الخدمات واتفاقات التجارة الإقليمية الكبرى، يجري السعي لإيجاد تقارب تنظيمي ووضع القواعد في مجالات من بينها البيئة، والمؤسسات المملوكة للدولة، والاستثمار الأجنبي (المنازعات بين المستثمرين والدول)، والخدمات المالية، والمشترىات، وخدمة التجوال الدولي في الهواتف النقالة، واستخدام المحتوى المحلي المنشأ، والاعتراف بالمؤهلات المهنية. وذكر محاور آخر أن تلك المسائل التنظيمية لم تكن جزءاً من جدول أعمال جولة الدوحة عندما انطلقت في عام ٢٠٠١، وهو ما قد يبرر تناولها في السياق المتعدد الأطراف كذلك. وأعرب عدة محاورين عن القلق إزاء مسألة توافق النهج المتبعة في اتفاق التجارة في الخدمات والاتفاقات التجارية الإقليمية، مع العمليات المتعددة الأطراف في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، لا سيما فيما يتعلق بآثار العمل التنظيمي في البلدان الصغيرة والضعيفة غير المشاركة. وأشاروا إلى محدودية المكاسب التي يمكن أن تتوقعها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة من اتفاق التجارة في الخدمات نظراً لافتقارها إلى القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية.

١٥ - وأشار عدة محاورين ومشاركين إلى الحق في التنظيم على نحو ما يقرّه الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، لكنهم أكدوا أهمية الحفاظ على حيز سياسي وعلى الحق في التنظيم ("السيادة التنظيمية")، لا سيما في السياقات الإقليمية والمحدودة الأطراف. ويعزى ذلك إلى أن تحقيق أهداف السياسة العامة المشروعة مثل الوصول الشامل، ومراقبة الأسعار والجودة، ومعايير بيئة العمل، لا يزال يتطلب تدابير تنظيمية إيجابية. وقد ينتج عن عملية إقليمية لمواءمة اللوائح والاعتراف بها ومعادلتها باتباع المعايير الأعلى أثر تقييدي في الاقتصادات غير المشاركة التي تكون في أحيان كثيرة صغيرة وأشد ضعفاً. وعلاوة على ذلك، فقد ترتب على بعض الأحكام التنظيمية الحديثة الواردة في اتفاقات التجارة الإقليمية، مثل المؤسسات المملوكة للدولة وآلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، آثار على الاستراتيجيات الإنمائية والاستقلالية التنظيمية في البلدان. وللتخفيف من هذه الشواغل، اقترح بعض المحاورين أنه قد يكون من المهم تحسين فهم طريقة عمل هذه الأحكام في الممارسة، وتعزيز التعاون التنظيمي الشامل لتجنب ترك أثر سلبي في البلدان غير المشاركة.

في سبيل وضع أنسب السياسات واللوائح: مثال الخدمات المالية

١٦ - أقرّ كثير من المشاركين والمحاورين بأن الخدمات المالية ينبغي أن تساهم في الاقتصاد الحقيقي. فثمة اتجاه متزايد لاعتبار الخدمات المالية الأساسية، مثل نظم المدفوعات، منافع عامة، ومن المهم بصفة خاصة وضع لوائح في هذا القطاع. وبيّن محاور الإصلاحات التنظيمية المالية

والمؤسسية التي أُجريت في أسواق البلدان المتقدمة النمو الرئيسية منذ الأزمة المالية العالمية. فقد أنشأ الاتحاد الأوروبي المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية للحد من المخاطر على النظام المصرفي برمته؛ وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أعاد قانون الخدمات المالية لعام ٢٠١٢ وقانون الخدمات المالية (الإصلاح المصرفي) لعام ٢٠١٣، هيكله الأطر المؤسسية والتنظيمية. وركزت هذه الأطر بشكل متزايد على اللوائح التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي، فتصدت للمخاطر النظامية وضمت التغطية الشاملة (مثل النظام المصرفي الموازي). وينصب تركيز تلك اللوائح على الرقابة الاستباقية على النظام المالي برمته، أي الأهداف التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي، يدعمها تقييم تطوعي للمخاطر المحتملة، وتحقق صارم من نماذج المخاطر وإدارتها على صعيد المصارف. وينبغي أن تقوم فلسفة اللوائح على التخفيف من المخاطر النظامية على مستوى الاقتصاد الكلي، ومراقبة المؤثرات الخارجية وسلوك الشركات، وإصدار الأحكام الرقابية بناءً على سلطة تقديرية.

١٧- ورغم الاعتراف بأهمية القطاع المالي لتحقيق نمو صحي للاقتصاد الحقيقي، فإن الحجم الأمثل للقطاع المالي كان مثار جدل. وثمة جانب آخر غير معروف من جوانب حوار السياسات له أهمية خاصة للبلدان النامية، ألا وهو دور الدولة في القطاع المالي. فقد قال أحد المحاورين إن المصارف المملوكة للدولة تظل مهمة، إذ لا تزال الدولة تملك ١٥ في المائة من الأصول المصرفية، الأمر الذي قد يبدو متعارضاً مع الرأي التقليدي القائل إن ملكية الدولة تعوق تطوّر القطاع المالي وتسهم في تباطؤ النمو. وتدخّل الدولة مطلوب في حالة فشل السوق الذي يميل إلى الحدوث في البلدان النامية أكثر من غيرها، ما يمنح الدولة دوراً أكبر في البلدان النامية. ويُتوقع أن تكون المصارف المملوكة للدولة أقل ربحية. وفي الوقت نفسه، تميل المصارف المملوكة للدولة إلى الإقراض بدوافع سياسية. لكن العلاقة السببية بين المصارف المملوكة للدولة وتباطؤ النمو ليست مثبتة. ويمكن اعتبار المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المملوكة للدولة مثالا إيجابياً على ذلك. ونظراً لعدم وجود أفضلية مسبقة للمؤسسات العامة أو الخاصة، فإن من المهم ضمان الإدارة الرشيدة للمؤسسات المالية، سواء كانت عامة أو خاصة.

١٨- وقد أُجريت إصلاحات تنظيمية أيضاً في البلدان النامية، أظهرت وجود تحديات خاصة أمام هذه البلدان. فقد عرض أحد المحاورين إصلاحات أجرتها الصين في قواعد الرقابة المصرفية الأجنبية. إذ عمد البلد مؤخراً إلى تبسيط قواعد الحصول على الموافقة الإدارية، وتعميق التكامل مع بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، ألغى البلد شرطاً كان مفروضاً على المصارف الأجنبية بتحويل حد أدنى من الأموال التشغيلية من المكتب الرئيسي في الصين إلى كل فرع جديد يُفتتح في البلد، وبإنشاء مكتب تمثيلي له في الصين قبل افتتاح الفروع. ورغم توسعها المتواصل، ظلت المصارف الأجنبية تمثل جزءاً صغيراً نسبياً من الصناعة المصرفية الصينية. وأما النموذج الناجح المتمثل في إدارة منطقة (شانغهاي) الريادية للتجارة الحرة في الصين، التي استُخدم فيها نموذج مبتكر في الإدارة يقوم على "معاملة وطنية قبل التأسيس" والقوائم السلبية، فمن المزمع تكراره في

مرحلة لاحقة في جميع أنحاء البلد. ويظل الإشراف والتنظيم الفعالين فيما يتعلق بفروع الشركات الأجنبية مهمة معقدة، لأن البلدان الأصلية هي التي تنظّمها. وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال أطر مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية.

١٩- ويبقى الإدماج المالي هدفاً تنظيمياً رئيسياً للبلدان النامية. وذكر محاور أن الإدماج المالي في كينيا يُعتبر وسيلة لتعزيز الحد من الفقر ولضمان فعالية السياسة النقدية. واستهدفت الإجراءات ثلاث قنوات للإدماج المالي، هي الخدمات المالية بواسطة الهاتف النقال، ومصارف التمويل البالغ الصغر، والمصارف المَفَوَّضة. وفي موازاة ذلك، اتخذت الحكومة تدابير لتعزيز خدمات الدعم، مثل إنشاء مكتب للمعلومات عن الذمم الائتمانية، ومركز مختص بالعمل، وضمان حماية المستهلك. وتسهم الهواتف النقالة إسهاماً كبيراً في نمو الإدماج المالي. فقد اندمجت منصات الدفع بالهاتف النقال مع المؤسسات المالية من أجل تقديم خدمات مالية مختلفة، من بينها التحويلات والمدفوعات والادخار والائتمان. وعززت هذه الواجهات البيئية قدرة الكثير من العملاء على الحصول على الخدمات المالية، وهي مجدية من حيث التكلفة للمؤسسات المالية. وساهم تحسين الإدماج المالي في السياسة النقدية للبلد، وساعد على كبح الضغوط التضخمية المتصاعدة. وبالنظر إلى وجود روابط اقتصادية ومالية وثيقة بين كينيا وبلدان الجوار، يُعتبر التعاون والمواومة والإشراف التنظيمي الإقليمي ضرورياً مع جماعة شرق أفريقيا وأعضاء آخرين في الجماعات الاقتصادية الإقليمية (مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي). وتكتسب آلية الرقابة المالية الكلية الإقليمية المحسنة أهمية في كشف وتحديد المخاطر عبر الحدود والقطاعات من أجل استباق الأزمة المالية.

٢٠- وطُرحت مسألة كيفية التعامل مع العلاقة المتنامية بين الخدمات المالية وتحديات التنمية المستدامة، مثل المخاطر المرتبطة بالشواغل المتعلقة بالبيئة والاستدامة وحقوق الإنسان. والاستثمار في التمويل المستدام ليس جديداً، لكن مزيداً من الشركات المالية التقليدية بدأت مؤخراً تدمج تلك الشواغل في استراتيجياتها المتعلقة بالاستثمار. فقد أشار عدة مشاركين إلى عدم وجود لوائح بشأن تقييد الإقراض وتقديم خدمات التأمين للشركات التي تتسبب بأضرار بيئية أو اجتماعية خطيرة وتثير شواغل اجتماعية أو شواغل تتعلق بحقوق الإنسان (من قبيل تسبب شركات الزراعة الاستثمارية بتفاهم مخاطر إزالة الغابات). وأنشأت بعض البلدان النامية آليات لربط الخدمات المالية بالمخاطر التي تواجه التنمية المستدامة، مثل التوصل إلى اتفاقات مع المصارف لتقديم ائتمان أخضر، وفرض حظر على المصارف التي تقدّم قروضاً للشركات التي تتسبب في تلوث شديد، وإنشاء بورصة للشركات المساهمة في الاستدامة، وفرض التزام في اللوائح يقضي بإدراج البيئة والاستدامة في إعداد التقارير المالية، ووضع مؤشر خاص بالجوانب الاجتماعية وجوانب الاستدامة ليكون بمثابة مقياس للمستثمرين.

٢١- وفيما يتعلق بالتصميم المؤسسي المناسب للهيئات التنظيمية المالية، أقرّ بعض المحاورين بعدم وجود نموذج واحد ملائم للجميع. وبيّنوا أنه إذا كانت المصارف تهيمن بصورة رئيسية على

القطاع المالي، يكون المصرف المركزي أفضل مؤسسة تنظيمية، في حين إذا كانت المؤسسات غير المصرفية المصدر الرئيسي لرأس المال، يتعين إنشاء هيئة تنظيمية منفصلة غير المصرف المركزي. ويجب تحديد الترتيب المؤسسي المناسب وفقاً للبيئات السوقية والتنظيمية الخاصة بالبلد، كما يجب ضمان التنسيق الفعال بين تلك الهيئات التنظيمية.

في سبيل وضع أنسب السياسات واللوائح: مثال الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٢- أثار الاستخدام السريع لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع جوانب الاقتصاد وحياة الناس. وأشار محاور إلى وجود زهاء سبعة بلايين مشترك في الهواتف الخلوية، وهو ما يمثل اختراقاً بنسبة ٩٦ في المائة، ناهز حد التشبع، وزهاء ثلاثة بلايين فرد يستخدمون الإنترنت في عام ٢٠١٤. وفي مقدور خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكين الناس من أداء دور نشط في المجتمع. وقد وُلد التوسع السريع في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ضغطاً متزايداً من أجل إحداث تطوّر في اللوائح، وأخذت البلدان تعتمد بشكل متزايد لوائح "خفيفة" من الجيل الرابع، مع التركيز على اللوائح المواتية للمنافسة واللوائح اللاحقة. وقد جلب هذا النموذج في التنظيم نهجاً متكاملًا إلى القطاع. ويسود الجيل الرابع في أوروبا التي حدثت النقلة فيها في مرحلة أبكر ووقت أسرع من مناطق أخرى. فعلى سبيل المثال، كان من بين الصيغ التي أثبتت نجاحاً في مجال خدمات الحزم العريضة في الهواتف النقالة، المنافسة في تقديم خدمات الحزم العريضة في الهواتف النقالة وفي البوابات الدولية، وإتاحة قابلية نقل أرقام الهواتف النقالة، والسماح بتحويل الحزم، والسماح بتشارك البنى التحتية أو اشتراطه، واعتماد خطة وطنية لخدمات الحزم العريضة. فقد بلغت نسبة اختراق خدمات الحزم العريضة في البلدان التي تطبّق هذه الممارسات قرابة ٦٠ في المائة، بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ ٢٧ في المائة. وهذه الاتجاهات لا تشير فقط إلى أن الأجيال الجديدة من اللوائح تعزز خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة، بل تشير أيضاً إلى أن اللوائح البطيئة والمتضاربة قد تثبط الابتكار وتنمية السوق.

٢٣- وأشار كثير من المحاورين والمشاركين إلى أن الفجوة الرقمية ما زالت تشكل تحدياً مستمراً ينبغي التصدي له، وإلى الحاجة إلى بذل جهود واعية لتعزيز الوصول الشامل، وتطوير البنى التحتية لخدمات الحزم العريضة، وتعزيز قابلية التشغيل البيئي وتشارك البنى التحتية. ولاحظ محاور وجود فوارق إقليمية في الاتجاهات. ورغم التقدم المشجع، فإن ٤,٣ بلايين شخص لا يستخدمون الإنترنت بعد، ٩٠ في المائة منهم يعيشون في العالم النامي، مما يدل على ضرورة رَأب الفجوة الرقمية، بطرق منها على سبيل المثال، خفض التكاليف والتعجيل في نشر الشبكات والخدمات. ونتيجة لتطور الخدمات المقدمة والنماذج الجديدة للأعمال التجارية، نشأ طلب مستمر للنهوض بالسياسات ولوائح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل رَأب الفجوة الرقمية. ويشمل ذلك

في جملة أمور، تنفيذ خطط في مجال خدمات الحزم العريضة، واستراتيجيات استثمارية مبتكرة، وتعزيز التشغيل البيئي، والمنافسة، ونماذج تشارك الشبكات، وتيسير الخدمات والتطبيقات في الهواتف النقالة. وتشمل تلك الاتجاهات المستقبلية أيضاً إدارة التحديات في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن بين التحديات حماية المستهلك في عالم الإنترنت، والبيانات الضخمة وتأثيرها في نماذج الأعمال التجارية وخصوصية المعلومات، والآفاق الجديدة في إدارة الطيف.

٢٤- فعلى سبيل المثال، تهدف استراتيجية المجلس الاتحادي لمجتمع المعلومات في سويسرا إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محركاً رئيسياً في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. وبيّن محاور أن النهج الذي تتبعه سويسرا في تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية خفيف أساساً، إذ يشمل لوائح لاحقة ويعمل دون لوائح في حالة الوصول إلى خدمات الألياف الضوئية، وتدعمه في ذلك عملية لوضع المعايير التقنية. ويتسم سوق خدمات الحزم العريضة السويسري بمنافسة حادة في البنى التحتية. ولكن فيما يتعلق بسياسة الوصول الشامل، اعتمدت لوائح استباقية لضمان وجود خدمات شاملة مناسبة، فجزء من السكان فقط يمكن خدمتهم من خلال الخدمات المحدية للأعمال التجارية، يصلون إلى ٤٠ في المائة في حالة سويسرا. وقد ضمنت الخدمة الشاملة الإلزامية قدرة جميع السويسريين على الوصول إلى حد أدنى محدد من الخدمة. كما شاركت سويسرا في وضع المبادئ التوجيهية للجهات الفاعلة المحلية لتمديد الكابلات الموجودة حالياً إلى منطقة جبال الألب النائية التي يحتاج فيها السكان والسياح إلى سعة أكبر من الميجابايت. وأدت تلك السياسة إلى أن تصبح سويسرا مزودة بواحد من أكثر البنى التحتية لشبكات الحزم العريضة تقدماً.

٢٥- وفي جمهورية كوريا، شكّلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية عاملاً تمكينياً أساسياً للتنمية الاقتصادية. وبيّن أحد المحاورين أن جمهورية كوريا أجرت خلال السنوات الخمسين الماضية إصلاحات شاملة في قطاعي الشركات والمال والقطاع العام. وصُنّف البلد واحداً من البلدان الأكثر تقدماً في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ ساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، وبنسبة ٧٠ في المائة في الصادرات. وتضطلع الحكومة بدور محوري في هذا الصدد من خلال توفير الاستثمارات اللازمة وحفزها، فضلاً عن وضع مجموعة من السياسات العامة التي تدعم الخطط الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد بُذل جهد جبار في سبيل تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورقمنة الدولة، وأنشئت وزارة مخصصة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمثلت عوامل النجاح الرئيسية بالسياسة الحكومية الاستباقية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتأمين الأموال المخصصة، والمنظمات الخبيرة. فقد عملت الحكومة بشكل وثيق مع القطاع الخاص، فشجعت الاستثمار ووضعت استراتيجيات إنمائية بإنشاء صندوق المعلومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي حفز

تغييرات اجتماعية واقتصادية. كما نُفذت سياسات للتعليم وحركة اليد العاملة من أجل تيسير توفر مزيد من الموارد البشرية التي تملك المهارات اللازمة.

٢٦- وأشار المحاورون إلى أن توسيع نطاق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى طمس الحدود مع خدمات أخرى، من بينها النقل والزراعة والطاقة والتعليم. ونتيجة لذلك، ازدادت الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الهيئات التنظيمية القطاعية. وكان على الهيئات التنظيمية في النظام الإيكولوجي الرقمي التنسيق مع كيانات أخرى كثيرة، من بينها الهيئات التنظيمية المالية ووزارات الصحة. وتعزز "إنترنت الأشياء"، والتقدم التكنولوجي والتنظيمي بشكل عام، إمكانية إسهام مدخلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لكنها أيضاً تتطلب الاهتمام بمسائل مثل أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات.

٢٧- ومن الأمثلة على ذلك مسألة الإدماج المالي. إذ يتعين تحسين التنسيق بين الأطر التنظيمية في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع المال من أجل توجيه السياسات اللازمة للإدماج المالي. وذكر محاور أن الإدماج المالي شهد ازدياداً في السنوات الأخيرة. ففي حين لم يكن لدى حوالي ٢,٥ بليون شخص حساب مصرفي في عام ٢٠١١، انخفض ذلك العدد إلى ٢ بليون شخص في عام ٢٠١٤. وارتبط جزء مهم من ذلك التقدم باستخدام التكنولوجيا، لا سيما تنمية أسواق الخدمات النقدية المتنقلة. وكان بليون شخص يقنون جهاز هاتف محمول، ولكن لم يكن لديهم حساب مصرفي. وفي الواقع، وصل عدد الخدمات المالية المتنقلة المباشرة التي تعمل في الأسواق الناشئة في آذار/مارس ٢٠١٥ إلى ٢٥٥ خدمة. وذكر محاور آخر أن الخدمات المالية المتنقلة في كينيا عززت الإدماج المالي، إذ وصل عدد مستخدمي خدمة "M-Pesa" وغيرها من الخدمات المالية المتنقلة إلى ١١,٥ مليون شخص. وعليه، انخفضت النسبة المئوية للبالغين المستبعدين من الخدمات المالية الرسمية من ٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٣. ويتطلب هذا التطور المهم في الخدمات المالية المتنقلة أن يولييه المصرف المركزي اهتماماً تنظيمياً. ونظراً لأن حسابات الخدمات النقدية المتنقلة لا تستوفي شروط الوساطة، اشترط على وكلاء "M-Pesa" فتح حسابات في المصارف التجارية.

٢٨- وأشارت الأمانة إلى الفريق المتخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، وهو الفريق الذي عمل فيه الأونكتاد مع الاتحاد الدولي للاتصالات وشركاء آخرين للجمع بين الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الكيانات المالية وكيانات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولوضع عُدّة أدوات للنظام الإيكولوجي للخدمات المالية الرقمية.

عملية استعراض سياسات الخدمات التابعة للأونكتاد

٢٩- قدّمت أمانة الأونكتاد مزيداً من المعلومات الأساسية عن عُدد الأدوات المتعلقة بالخدمات، بما في ذلك عمليات استعراض سياسات الخدمات^(١). وتهدف عمليات استعراض سياسات الخدمات إلى تلبية حاجة ماسة في البلدان النامية لوضع أطر سياساتية وتنظيمية ومؤسسية وطنية ملائمة هي الأنسب للظروف الوطنية والأولويات السياساتية الخاصة بكل منها. وتقدّم عمليات الاستعراض هذه أحدث المنهجيات في إجراء مراجعة وتقييم شامل لاقتصاد وتجارة الخدمات، إضافة إلى توصيات بشأن خيارات السياسة العامة من أجل الإصلاح، تضمنت هي الأخرى عنصراً لبناء القدرات وأتاحت تبادل الخبرات والدروس المستفادة. ونُظمت جولات تدريبية ودراسية لمجموعة مختارة من البلدان في شراكة مع بلدان مجاورة (أي شيلي وجنوب أفريقيا)، وعُقد اجتماعان إقليميان (في شيلي وإثيوبيا) لتعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة. وإلى الآن، أُجريت عمليات لاستعراض سياسات الخدمات في بلدان ومناطق كثيرة^(٢). كما قدّمت الأمانة تعليقات وتوصيات بشأن سياسات الخدمات في بلدان مختلفة (مثل الكتاب الأبيض عن الخدمات في كولومبيا).

٣٠- وعرض محاورون وبعض المشاركين عدة خبرات قطرية لعمليات استعراض سياسات الخدمات وتبادلوا الدروس المستفادة. وتطرقت المداولات إلى تأثير هذه العمليات على أرض الواقع، وإلى أنها تتيح للبلدان تقييم الخدمات وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ من أجل تعزيز اقتصاد وتجارة الخدمات. وأعرب ممثلو عدة بلدان عن اهتمامهم بأن يُجرى لمناطقهم مزيد من عمليات استعراض سياسات الخدمات أو عمليات استعراض متابعة^(٣). وبوجه عام، أظهرت العروض رغبة البلدان في الاستفادة من الخدمات بوصفها محركاً رئيسياً للنمو والتنوع والتنمية المستدامة. وأشارت الخبرات إلى أهمية الاتساق والتنسيق في السياسات، واتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة في وضع سياسات الخدمات (مثل تحالفات صناعات الخدمات)، ومتطلبات البيانات من أجل وضع سياسات ولوائح تستند إلى الأدلة، والمؤسسات والإدارة الفعالة، وهيئة بيئة منتجة في مجال التكنولوجيا والأعمال التجارية، وتنمية مهارات اليد العاملة، وضمان التكامل الإقليمي والدولي في أسواق الخدمات، فضلاً عن التعاون التنظيمي، كوسيلة لتهيئة بيئة تمكينية. وبصفة عامة، أفاد خبراء وطنيون بأن بلدانهم نقّدت، أو هي في طور تنفيذ، بعض التوصيات السياساتية التي نتجت عن استعراض سياسات الخدمات لكل منها.

(١) انظر أيضاً الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/8.

(٢) على سبيل المثال، أنغولا وأوغندا وباراغواي وبنغلاديش وبيرو وجامايكا ورواندا وقيرغيزستان وليسوتو ونيبال ونيكاراغوا، فضلاً عن بلدان الأنديز وبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

(٣) على سبيل المثال، إكوادور وباراغواي وليسوتو ومنندى جزر المحيط الهادئ.

٣١- وقدمت محاوراً عرضاً عن بيرو قالت فيه إن استعراض سياسات الخدمات حدد بعض التحديات السياسية التي تتطلب إجراءات سياسية، مثل نقص رأس المال البشري، ونقص البنى التحتية، والعقبات الإدارية، وعدم كفاية استخدام التكنولوجيا، وعدم تطور أسواق رأس المال. وأشارت إلى بعض أوجه القصور في قطاعات بعينها؛ من بينها الصعوبة التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على معلومات ذات صلة في مجال الخدمات الهندسية، وعدم وجود سياسة واضحة للتنمية القطاعية في الخدمات اللوجستية، وعدم كفاية التمويل المتاح لخدمات البرمجيات، والصعوبات في تصدير خدمات الحاسبة فيما يتعلق بأسلوب الخدمة ٤. وقدم محاور عرضاً عن أوغندا أشار فيه إلى أن البلد شكّل فرقة عمل معنية بالخدمات عقب جولتي استعراض سياسات الخدمات من أجل إطلاق مبادرات سياسية، وأنه بصدد أن يعتمد رسمياً مشروع السياسة الوطنية للخدمات ومشروع خطة رئيسية. ومن بين الدروس المستفادة من استعراض سياسات الخدمات الحاجة إلى تحسين التنسيق بين مختلف الكيانات الحكومية، ووجود فرص كافية لإطلاق مبادرات على نطاق منطقة جماعة شرق أفريقيا من أجل تيسير التجارة، وضرورة أن توفر الحكومة البنى التحتية المادية وغير المادية اللازمة، وضرورة أن تضمن الهيئات التنظيمية الامتثال لمتطلبات الترخيص.

٣٢- وقدم محاور عرضاً عن بنغلاديش، قال فيه إن عمليات استعراض سياسات الخدمات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، ومجموعة مختارة من الخدمات المهنية (الحاسبة والهندسة المعمارية والهندسة والتمريض) وتصدير الموارد البشرية. ففي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أوصى الاستعراض بأمر منها تحسين وتوسيع البنى التحتية والربط الإلكتروني في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز على تنمية الموارد البشرية والإنتاجية، وتبسيط المعاملات المالية وجعل أسعارها معقولة. وفي السياحة، أوصى الاستعراض بوضع خطة رئيسية للسياحة، وبنية تحتية واتصالات ذات جودة، وجذب الاستثمار، وتنمية مهارات الموارد البشرية، وتنوع الخدمات، ووضع علامة تجارية للبلد متسقة مع أهداف السياحة. وفيما يتعلق بتصدير الموارد البشرية، تمحورت التوصيات حول تكثيف أنشطة تنمية المهارات، بما فيها الأنشطة في إطار الاتفاقات الثنائية والأنشطة الترويجية، وتحسين التنسيق بين الوزارات والوكالات ذات الصلة. وأعرب رئيس الوفد عن تقديره للأونكتاد لإتمامه استعراض سياسات الخدمات الأول لبنغلاديش. وذكر أن الملاحظات والتوصيات المقدمة لبنغلاديش في الاستعراض ستساعد على صياغة سياسات واقعية ومتسقة في قطاعات الخدمات، ولكن أيضاً على المشاركة بفعالية، بوصفه بلداً من أقل البلدان نمواً، في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن الإعفاء في مجال الخدمات. كما سيساعد الاستعراض في بلورة أهداف السياسة الوطنية المتكاملة بشأن التجارة في الخدمات على الصعيد الوطني، وفي نظم المفاوضات التجارية الإقليمية والدولية.

٣٣- وقدمت محاوره عرضاً عن باراغواي أشارت فيه إلى أن عمليات استعراض سياسات الخدمات أتاحت للبلد إجراء تشخيص سليم لقطاع الخدمات، واعتماد نهج أكثر استراتيجية إزاء تنمية قطاع الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت جولة دراسية لمسؤولين من باراغواي في شيلي، مكنتهم من تبادل الخبرات والدروس المستفادة. وكانت منهجية الاستعراض، التي جمعت بين الدراسة النظرية والبحوث الميدانية وإجراء مقابلات ومشاورات مع أصحاب مصلحة متعددين، مفيدة من أجل إقامة حوار بناء مع القطاع الخاص. وقد طُلب الحصول على دعم مستمر لتنفيذ توصيات الاستعراض وتحليل قطاعات فرعية إضافية في مجال الخدمات. وقدّم محاور عرضاً عن ليسوتو، قال فيه إن استعراض سياسات الخدمات أتاح للبلد تقييم الخدمات وتحديد التحديات التنظيمية والمؤسسية. وأسهم ذلك إسهاماً قيماً في مشاركة البلد في منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية الإقليمية (مثل الاستثناء في مجال الخدمات المقدم لأقل البلدان نمواً، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي). ويسر الاستعراض إجراء تحليل للحالة من أجل تصميم الخطة الوطنية لتنمية السياحة، التي يجري تنفيذها. كما يسر التشخيص والتوصيات المقدمة في الاستعراض الحصول على دعم من أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تحسين جمع البيانات في بعض قطاعات الخدمات. وسيكون من المفيد الحصول على دعم إضافي للمضي في وضع رؤية استراتيجية وطنية لتنمية قطاع الخدمات والتجارة في الخدمات.

٣٤- وقدّم محاور عرضاً عن جامايكا، أشار فيه إلى أن استعراض قطاع الخدمات أُجري في إطار الدعم الذي يقدمه الأونكتاد لوضع إطار سياساتي وطني للتجارة، وتطرق إلى قطاعات السياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية والقطاع الإبداعي (خاصة الموسيقى). وأوصى الاستعراض بوضع استراتيجية شاملة ومتسقة لقطاع الخدمات. وينبغي أن تشمل الاستراتيجية هيئة بيئة اقتصاد كلي وتمكينية مستدامة، تهدف على سبيل المثال إلى تقليص الوقت اللازم لتسجيل الأعمال التجارية، وبناء القدرات المالية والبشرية والتكنولوجية من خلال التعليم والتدريب المهنيين، وتعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية، واستحداث المعايير. وينبغي تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الخدمات، بما في ذلك في القطاع غير الرسمي، من خلال استراتيجيات عنقودية من أجل تحقيق وفورات الحجم. واعتُبر تحسين جمع البيانات عن الخدمات أمراً مهماً. وقدّم محاور عرضاً عن رواندا قال فيه إن استعراض سياسات الخدمات ركز على خدمات السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوصى الاستعراض بتنوع المنتج السياحي لضمان إقامة أطول في رواندا، وجذب الاستثمار، وتحسين التسويق والنوعية. وكانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صميم رؤية رواندا لعام ٢٠٢٠، وانطوت على فرصة ثمينة في مجالات مثل الصحة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. فمشاركتها الهواتف النقالة يتزايدون بانتظام، لكن الخدمات لا تزال مكلفة نسبياً نظراً لكون البلد "غير ساحلي" ولأن القوة العاملة الماهرة لا تزال محدودة، وهو ما يعني استمرار الحاجة إلى سياسة لتنمية القطاع، بطرق منها وضع سياسة للمشتريات.

٣٥- وقال مشارك إن الخدمات في إكوادور تُعتبر مهمة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية وتنوع الصادرات. بيد أن عدم توفر البيانات، فضلاً عن التشريعات اللازمة، أثار في قدرة الحكومة على تصميم سياسات ولوائح مناسبة. وأدرك البلد الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأجل وأنشأ مركزاً لتحليل السياسات لهذا الغرض. واعتُبرت تنمية القدرات الإحصائية مهمة بصفة خاصة، وركزت الإجراءات الأولية على وضع قاعدة بيانات تضم جميع الشركات العامة والخاصة التي تقدّم الخدمات، فضلاً عن نشر المعلومات وتنفيذ الأنشطة التدريبية. وقال مشارك آخر إنّ وضع سياسة متنسقة في إندونيسيا يشكّل تحدياً، وإنّ من الضروري وضع سياسة للخدمات بمشاركة القطاع الخاص. وقد أنشأت الحكومة منتدى للتشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين، جمع بين كيانات عامة وخاصة، تمكّنت عن طريقه من التوعية بالحاجة إلى إعداد إحصاءات عن التجارة في الخدمات من أجل توجيه السياسة العامة.

العناصر المحتملة في عُدة أدوات لتحديد أنسب الممارسات

٣٦- ذكر رئيس الاجتماع أن تبادل الخبرات والدروس المستفادة في وضع الأدوات والوحدات والبرمجيات المتنوعة التي تطوّرها الكيانات والمؤسسات المختلفة^(٤)، والاستفادة منها بصورة أفضل، يُعدّ مجدياً في تحديد العناصر اللازمة لإعداد عُدة أدوات تتألف من مجموعة من أنسب الممارسات. وشدد مشاركون كثيرون على فائدة العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال الخدمات، بما في ذلك عُدد الأدوات الحديثة والمبتكرة التي وضعها، لا سيما عمليات استعراض سياسات الخدمات.

٣٧- وعرض محاور عُدة أدوات عن العلاقة بين التنظيم والتجارة في قطاع الطاقة. ويمكن اعتماد منظور تنظيمي لتصنيف المسائل التنظيمية في ثلاث فئات: (أ) لوائح تشكّل جزءاً أصيلاً وضرورياً من الرقابة على الخدمات؛ و(ب) لوائح تعكس المصالح التنظيمية المشروعة، ولكنها ليست بالضرورة جزءاً أصيلاً من نظام الرقابة التنظيمية؛ و(ج) مسائل مرتبطة بالجزء الأصيل من اللوائح، لكنها إلى حد بعيد تقع خارجها. ويمكن استخلاص دروس معيّنة بشأن كيفية التعامل مع هذه المسائل التنظيمية في المفاوضات التجارية تبعاً لكل فئة. ففي الفئة الأولى على سبيل المثال، قد يكون الدخول إلى السوق في قطاع الكهرباء مسألة معقدة في قطاعات وئى سوقية معيّنة. وينبغي الاستناد إلى عتبات مرتفعة نسبياً للدخول إلى السوق في منح التراخيص أو الموافقات للخدمات الاحتكارية أو خدمات الشبكات المختنقة التي تُعدّ مرافق أساسية. وفي الأسواق التنافسية لتوليد أو توزيع الكهرباء، يجب تخفيف متطلبات الدخول إلى حد ما. وفي كل الأحوال، يحتاج الأمر إلى أن تمارس الهيئات التنظيمية شيئاً من الرقابة على قواعد الدخول إلى

(٤) على سبيل المثال، الأونكتاد، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومركز بحوث المنافع العامة (جامعة فلوريدا)، ومختبر وسائل الإعلام في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

السوق ليتسنى لها التحقق من القدرات المالية والتقنية لمقدمي الخدمات المحتملين. ويمكن للقواعد التجارية أن تهيئ فرصاً متكافئة، لكن يجب ألا يُسمح لها بأن تمنح حماية خاصة للمستثمرين الأجانب فيما يتعلق بالمتطلبات التنظيمية. ومن الضروري أن تكون البلدان قادرة على تغيير بنية أسواقها، لكن ينبغي لها أن تتجنب بنود الاتفاقات التجارية التي تغير بنية السوق.

٣٨- وقد وضع البنك الدولي عُدّة أدوات لتقييم لوائح تنظيم التجارة والاستثمار في مجال الخدمات. وأشار محاور آخر إلى أن اللوائح ضرورية لضمان ارتفاع جودة الخدمات وانخفاض تكاليفها. وفي هذا الصدد، يكتسي تقييم اللوائح أهمية أساسية لتحديد التقييدات والموانع التي قد تعترض زيادة المشاركة في التجارة الدولية. وتتألف الخطوات الرئيسية في عُدّة الأدوات مما يلي: (أ) تحديد القيود عن طريق وضع مخطط باللوائح الأفقية والقطاعية التي تؤثر في مجموعة واسعة من القطاعات؛ و(ب) إجراء تقييم تجريبي لتأثير اللوائح في بنية السوق وأسعاره وجودته وإمكانية الوصول إليه؛ و(ج) تقييم جدوى اللوائح والترتيبات المؤسسية البديلة لاقتراح خيارات. ولا يزال يعتبر عملية التقييم بعض المشاكل. وتكمن إحدى هذه المسائل في الحاجة إلى تحديد الهدف من العملية على نحو أفضل. وتتعلق مسألة أخرى بجمع المعلومات، وهو أمر ثبتت صعوبته نظراً لمحدودية البيانات المتوفرة والقيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات. وأخيراً، لم تكن عملية تحديد البدائل بهذه السهولة، فقد تبين أن تقديم توصيات محددة عن أنسب الخيارات القابلة للتنفيذ، تتجاوز في مداها التوصيات العامة، أمر صعب المنال.

٣٩- وعرضت محاورة أخرى تجربة الهيئة الفرنسية لتنظيم قطاع الطاقة في تنظيم خدمات البنى التحتية على نحو أفضل. وأشارت إلى أن تنظيم خدمات البنى التحتية الأساسية بشكل يوازن بين الحاجة إلى تهيئة أوضاع مغرية اقتصادياً لتقديم الخدمات، واعتبارات الموثوقية والتكاليف المعقولة الاستدامة، يشكّل مسألة رئيسية تواجه الهيئات التنظيمية. وثمة حاجة إلى رصد نتائج القرارات التنظيمية عن كثب للإبلاغ عن التحسينات المطلوبة. وفي الاتحاد الأوروبي، جاء توسيع واجبات الهيئات التنظيمية وصلاحياتها مترافقاً مع متطلبات أشد لضمان الاستقلالية ولوائح تستند إلى بيانات مثبتة. وتعاونت هيئات تنظيم قطاع الطاقة فيما بينها لتحقيق الاتساق والاستقرار التنظيمي من خلال خطط للتعاون الطوعي داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. ولالأداء التنظيمي أهمية بالغة في مجال التعاون، ومن الضروري بناء قدرات الأقران والعمل المستمر على وضع عُدّة أدوات لهيئات تنظيم قطاع الطاقة (مثل نادي الهيئات الفرنسية لتنظيم خدمات البنى التحتية، وشبكة هيئات تنظيم القطاع الاقتصادي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وتحقيقاً لتلك الغاية، من المهم تحديد ومواءمة منهجيات جمع البيانات ذات الصلة من أجل وضع حوافز تنظيمية على نحو أفضل.

٤٠- وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وضع الاتحاد الدولي للاتصالات ممارسات فضلى من أجل تصميم عُدّة أدوات. ويبيّن محاور أن النظم الإلكترونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (مثل إنترنت الأشياء، والحوسبة

السحابية، والصحة الإلكترونية) والتكنولوجيا المخلخلة للنظام ستعيد تعريف نماذج الأعمال في هذه الصناعة، وعليه، يجب أن تتطور لوائح تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتتوافق مع هذه الابتكارات التكنولوجية وتواكب وتيرة نموها. ولهذا الأمر أهمية في توفير المنصات المشتركة اللازمة لاستمرار الابتكار وتنمية السوق. وفي هذا الصدد، أوصى المحاور باستخدام أفضل الممارسات في تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك اعتماد نهج تنظيمي خفيف، ومنح الأفضلية لمبدأ معاملة جميع الجهات الفاعلة في السوق بعدالة ومساواة ودون تمييز، وتبسيط الإجراءات لتيسير الدخول إلى السوق، وتحقيق تكافؤ الفرص، وضمان عدم تقلب اللوائح. وثمة عوامل حاسمة للنجاح تجب مراعاتها لدى وضع إطار تنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل هذه العوامل إطاراً سياسياً وتنظيماً لاستخدام خدمات الحزم العريضة، واستراتيجية للحكومة الإلكترونية، واستراتيجيات وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني، وسياسة واستراتيجية للمعايير والابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤١- وقد وضع مركز بحوث المنافع العامة في جامعة فلوريدا مجموعة من المعارف عن لوائح تنظيم البنية التحتية وأتاحها على الإنترنت. وقال المحاور إن هذا المورد المتاح على الإنترنت يحتوي على روابط لأكثر من ٥٠٠ مرجع ودراسة حالة فردية، إضافة إلى مسرد وافٍ لتيسير التعلم. والمورد متاح بتسع لغات. والموقع الشبكي موزع إلى مواضيع ومحاور رئيسية، ويمكن أن يساعد في الإجابة على أسئلة تتعلق بالإجراءات والخطوات التنظيمية العملية التي يتعين اتخاذها في مختلف المسائل التنظيمية (مثل تعريفات تحفيز بيع الطاقة إلى الشبكة). ووضع مختبر وسائل الإعلام في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا مجموعة من الأدوات لرسم صور توضيحية لمجموعة كبيرة من البيانات لتسهيل دراسة التنمية الاقتصادية فيما يتصل بالاقتصاد والتجارة والعمل في مجال الخدمات. وتشمل هذه الأدوات "Observatory of Economic Complexity" (مرصد التعقيد الاقتصادي) و "Data Viva" وهو منصة تولّد بشكل شبه تلقائي رسوماً توضيحية تفاعلية على الإنترنت لمجموعات من البيانات المنظمة.

جيم - الاستنتاجات

السيبل للمضي قدماً

٤٢- أتاح الاجتماع تبادل الخبرات والدروس المستفادة القطرية المختلفة من أجل تحديد العناصر المحتملة في عُدّة أدوات تتألف من مجموعة من أنسب الممارسات. وقدّم المشاركون اقتراحات بشأن بعض المجالات التي تتطلب من الأونكتاد مزيداً من العمل، على النحو التالي:

(أ) مواصلة وتعزيز عمل الأونكتاد الشامل وعالي الجودة في مجال الخدمات؛

(ب) إجراء عمليات استعراض لسياسات الخدمات لعدد أكبر من البلدان ومتابعة

خطط العمل والتنفيذ؛

- (ج) الإسهام في وضع عُدَد أدوات للأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية في مجال الخدمات؛
- (د) إجراء بحوث ودعم البلدان النامية في تقييم وتحديد أنسب الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية الوطنية، بما في ذلك تعزيز المشاركة المفيدة في سلاسل القيمة العالمية، وإجراء عمليات تحليل تأثير اللوائح؛
- (هـ) إجراء عمليات تحليل بشأن ضمان اتساق التجارة والتجارة في الخدمات والاتفاقات التجارية مع السياسات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك السياسات الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة؛
- (و) الإسهام في الجهود الدولية والوطنية من أجل تحسين جمع البيانات الإحصائية عن الخدمات، بطرق منها مشاركة الأونكتاد في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات؛
- (ز) تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات في المسائل ذات الصلة عند نقطة التقاء التجارة والخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والنقل والخدمات المالية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية الرقمية؛
- (ح) دعم مشاركة البلدان النامية في المفاوضات المتعلقة بالاستثمار والتجارة المتعددة الأطراف والمحدودة الأطراف والإقليمية التي تؤثر في قطاع الخدمات، وتعزيز الأطر والاتفاقات التعاونية، بطرق منها إجراء بحوث في الأحكام التنظيمية الجديدة والمستجدة وفي التقارب التنظيمي؛
- (ط) دراسة تأثير معايير الخدمات في مجالي التجارة والتنمية في قطاع الخدمات؛
- (ي) تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال الخدمات من أجل التوصل إلى سياسات وأسس تنظيمية مشتركة، في محافل منها المنتدى العالمي للخدمات.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٣- في الجلسة العامة الافتتاحية، انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات عضوي المكتب التاليين:

الرئيس: السيد خافيير أميليو كريم (جنوب أفريقيا)

نائب الرئيس والمقررة: السيدة خايمي مودي (الولايات المتحدة الأمريكية).

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٤- في الجلسة العامة الافتتاحية، المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠١٥، أقرّ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.4/7). وعليه، كان جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي
- ٤- اعتماد تقرير الاجتماع

جيم- نتائج الدورة

٤٥- في الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات على أن يُعدّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٦- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لنائب الرئيس/المقررة بأن تضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

الحضور^(٥)

١ - حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

| | |
|-----------------------|---------------------------------|
| إثيوبيا | سويسرا |
| الأرجنتين | شيلي |
| الأردن | الصين |
| إسبانيا | العراق |
| إكوادور | عمان |
| إندونيسيا | غابون |
| أوغندا | غواتيمالا |
| إيطاليا | غينيا |
| باراغواي | فرنسا |
| البحرين | فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) |
| البرازيل | قيرغيزستان |
| بربادوس | كندا |
| بنغلاديش | كوت ديفوار |
| بوركينافاسو | كوستاريكا |
| بوروندي | كولومبيا |
| بولندا | الكونغو |
| بيرو | كينيا |
| بيلاروس | ليسوتو |
| تايلند | مدغشقر |
| تركيا | مصر |
| ترينيداد وتوباغو | المغرب |
| تونس | المكسيك |
| جامايكا | المملكة العربية السعودية |
| الجمهورية الدومينيكية | موريتانيا |
| جمهورية كوريا | موريشيوس |
| جمهورية مولدوفا | موزامبيق |
| جنوب أفريقيا | نيجيريا |
| جورجيا | هايتي |
| جيبوتي | الهند |
| رواندا | هولندا |
| سنغافورة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| السنغال | اليمن |
| السودان | |

(٥) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
 دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادي
 الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
 الاتحاد الأوروبي
 المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 منظمة دول شرق البحر الكاريبي
 منظمة التعاون الإسلامي
 مركز الجنوب
- ٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة أو هيئاتها أو برامجها التالية ممثلة في الدورة:
 مركز التجارة الدولية
 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
 مكتب العمل الدولي
 الاتحاد الدولي للاتصالات
 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
 مجموعة البنك الدولي
 منظمة التجارة العالمية